

دور المهارات القيادية في الحد من الصراع بين
المديرين: دراسة تطبيقية على شركة الهاشمية
للمقاولات



إعداد

مشاعل الدباس

أولاً: مقدمة الدراسة

في إعداد مقدمة الدراسة، التزمت بالمنهج العلمي المعتمد الذي ينطلق من العام إلى الخاص، إذ بدأت بعرض عام لمفهوم الصراع التنظيمي كظاهرة متكررة في المؤسسات المعاصرة، ثم انتقلت تدريجياً إلى إبراز أهمية المهارات القيادية كأداة للمعالجة والتقليل من آثار هذا الصراع، وصولاً إلى تضيق نطاق المشكلة داخل بيئة تطبيقية محددة، وهي شركة "الهاشمية للمقاولات"، وقد حافظت المقدمة على التسلسل المنطقي، وربطت بين الإطار النظري والإشكالية الميدانية، مما أتاح للقارئ فهماً واضحاً للسياق العام للدراسة.

ورغم هذا البناء المنهجي السليم إلا أنني أقر بوجود بعض القصور في تعزيز المقدمة ببيانات واقعية أو إحصاءات دقيقة تعكس حجم مشكلة الصراع داخل الشركة محل الدراسة، فلو أنني أرفقت مثلاً تقارير داخلية أو شكاوى إدارية موثقة، لكانت المقدمة أكثر إقناعاً وتماسكاً، لكن على الرغم من ذلك، تبقى المقدمة في مجملها ملتزمة بالمنهج العلمي في رسم خارطة الدراسة منطلقاً نحو تحديد المشكلة بوضوح..

ثانيًا: مشكلة الدراسة

صغت مشكلة الدراسة بوعي بحثي يعكس الالتزام بالأسس المنهجية في تحديد الإشكالية، حيث صيغت المشكلة في شكل سؤال مركزي واضح يعكس العلاقة بين المتغير المستقل (المهارات القيادية) والمتغير التابع (الصراع بين المديرين). وقد سبقت هذه الصياغة عملية مراجعة دقيقة للدراسات السابقة، ساعدتني في كشف الفجوة البحثية بوضوح: إذ ركزت معظم الدراسات على أحد المتغيرين بشكل منفصل، ولم تُعالج التفاعل بينهما بشكل تطبيقي داخل السياق المحلي. ورغم هذا الالتزام الأكاديمي، أعتزف بأن صياغة المشكلة كانت ستغدو أكثر عمقًا وتأثيرًا لو تم دعمها بإطار إحصائي أكثر صلابة، مثل مؤشرات أداء أو بيانات مقارنة من الشركة، و كان يمكن أن يُضاف عنصر "الضرورة العملية" بشكل أقوى، خاصةً وأن مشكلة الدراسة تميل إلى الطابع العملي التطبيقي، وهو ما لم أعززه بشكل كافٍ في هذا الجزء..

ثالثًا: أهداف الدراسة

صُممت أهداف الدراسة بمنهجية دقيقة تراعي نموذج SMART، إذ كانت محددة، قابلة للقياس، قابلة للتحقيق، واقعية، ومقيدة زمنيًا. ركز كل هدف منها على مكون رئيسي من العلاقة بين المتغيرين، كما جاءت متسقة مع أسئلة الدراسة وفرضياتها، مما حقق وحدة عضوية في هيكل الدراسة، وقد ساعد هذا التناسق في تعزيز الانسيابية بين عناصر البحث، وضمن أن كل هدف يخدم مسارًا محددًا في التحليل الإحصائي لاحقًا.

ورغم هذا الالتزام، إلا أنني ألاحظ أن أحد الأهداف كان يمكن إعادة صياغته بشكل أدق؛ فقد صغت أحد الأهداف بصيغة واسعة نسبيًا، كان يمكن تضيقها لتكون أكثر تحديدًا، لم أوضح في قسم الأهداف كيف سيتم اختبار كل هدف بشكل مباشر، وهو ما ترك نوعًا من الغموض البسيط في العلاقة بين الهدف والأداة البحثية المستخدمة. ومع ذلك، تُعد هذه الملاحظات تفصيلية مقارنةً بالتزامي العام بالمنهجية المعتمدة...

رابعًا: مراجعة الدراسات السابقة

التزمت في هذا الجزء بأسلوب نقدي ممنهج، فلم أقم بمجرد عرض أو تلخيص للدراسات السابقة، بل سلكت نهجًا تحليليًا يعقد المقارنات بين المناهج المستخدمة، ويستعرض أوجه الاتفاق والاختلاف، كما ركزت على الأدوات البحثية التي اعتمدتها الدراسات ومدى علاقتها بموضوعي. وكان ذلك مفتاحًا حقيقيًا لاكتشاف الفجوة التي انطلقت منها الدراسة. غير أنني لاحظت لاحقًا وجود نقطة ضعف في تنظيم عرض الدراسات؛ حيث أنني لم أعتمد تصنيفًا زمنيًا (الأحدث فالأقدم)، ولا موضوعيًا (حسب المتغيرات أو المنهج)، مما جعل العرض يبدو متفرقًا نوعًا ما، وكما كان يمكن أن أستخدم جدولًا أو مخططًا لتلخيص المقارنات بين الدراسات، مما كان سيسهل على القارئ تتبع السياق البحثي العام، ورغم الالتزام بالتحليل المنهجي، إلا أنني أقر بهذا القصور في طريقة العرض والتنظيم الهيكلي..

خامسًا: صياغة الفرضيات والأسئلة البحثية

سعت إلى أن أبدأ من تحديد إشكالية البحث بدقة، ثم اشتقت منها الفرضيات والأسئلة بطريقة تسير على منهجية البحث العلمي، لكن هل وُفِّت في ذلك؟ لنرّ، فيما يخص الفرضيات، فقد التزمت بشكل مباشر وواضح بالقواعد المنهجية المتعارف عليها. قمت بصياغة فرضيتين رئيسيتين: الأولى عدمية تنفي وجود علاقة بين المهارات القيادية وحل الصراعات بين المديرين، والثانية بديلة تفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينهما.

تم اختبار هذه الفرضيات باستخدام أدوات تحليل متعددة مثل الانحدار الخطي، وأظهرت النتائج دلالات إحصائية قوية، مما يؤكد أن الفرضيات صيغت بطريقة سليمة علميًا وقابلة للفحص.

أما الأسئلة البحثية، فقد التزمت من حيث المبدأ بصياغتها كأداة استكشافية تكمل الجانب الفرضي، وهي واردة في بداية الرسالة ضمن الفصل الأول، إلا أنني أعترف أن هناك قصورًا في الربط المنهجي الصريح بينها وبين بقية العناصر، و كان من الأفضل أن أضع لكل سؤال مبررًا نظريًا أكثر وضوحًا، وأن أستخدمها كمرجعية في تفسير النتائج لاحقًا، لا أن تظل معلقة في فصلها فقط.

سادسًا: الإطار النظري

في بناء الإطار النظري، اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، حيث سعت إلى تغطية الجوانب النظرية لكل من المهارات القيادية والصراع التنظيمي، من خلال عرض المفاهيم والتعريفات والنماذج والنظريات المرتبطة بكل متغير. وقد حاولت الموازنة بين الأصالة العلمية والتجديد، من خلال الرجوع إلى مراجع حديثة نسبيًا، مع تضمين نماذج قيادية متنوعة مثل القيادة التحويلية والموقفية.

ورغم أنني التزمت إلى حد كبير بالمنهج العلمي في العرض والتحليل، إلا أنني أعترف بوجود نوع من التوسع الزائد في بعض الأجزاء النظرية، خصوصًا عند مناقشة النظريات العامة التي لا ترتبط مباشرة بسياق الدراسة التطبيقي، كما كان من الأجدر التركيز أكثر على الدراسات المحلية أو العربية التي تلامس بيئة الشركة المدروسة، ولم أدرج خريطة مفاهيمية توضح العلاقة بين مفاهيم الإطار النظري، وكان ذلك سيساعد في توضيح البناء البنيوي للمتغيرات.

سابعًا: منهجية الدراسة

اتبعت المنهج الوصفي الارتباطي كإطار عام للدراسة، وهذا كان اختيارًا مناسبًا لطبيعة العلاقة التي أبحثها بين متغيرين. كما التزمت بتحديد المجتمع والعينة والأداة وإجراءات الصدق والثبات، وهو ما يعكس فهمًا جيدًا لمنهجيات البحث.

ولا أخفي وجود قصور في تبرير اختياري لهذا المنهج تحديدًا، إذ لم أوضح بعمق لماذا لم أستخدم مثلًا المنهج التجريبي أو الكيفي، ولم أعقد مقارنة منهجية تبريرية بين البدائل، ولم أتوسع في شرح الإطار الزمني والمكاني للدراسة، وهو ما قد يفتح ثغرة في تحديد نطاق التعميم.

ثامناً: العينة وأداة الدراسة

تم تصميم أداة الدراسة (الاستبانة) بعناية، وبنيتها قائمة على أبعاد علمية مستقاة من الأدبيات، وتمت مراجعتها من قبل محكمين متخصصين، مما عزز صدقها الظاهري والمحتوى، كما أجريت اختبار ثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا، وتجاوزت النتائج الحدود المقبولة، مما يدعم موثوقية الأداة.

أقر بأن اختيار العينة العشوائية لم يكن مدعوماً بتفصيل إجرائي كافٍ، و لم أوضح بوضوح طريقة السحب، ولا حجم المجتمع الكلي بدقة، وهو ما يُضعف قدرة القارئ على الحكم على تمثيل العينة للمجتمع، ولم أتناول خصائص العينة بشكل تحليلي عميق، واكتفيت بوصف سطحي للجنس والعمر والمؤهل فقط دون ربطها بتأثيرها على النتائج..

تاسعًا: التحليل الإحصائي

في هذا الجزء، التزمت بالإجراءات العلمية للتحليل الإحصائي، فطبقت اختبارات صدق وثبات، وتحليلات وصفية واستدلالية (كمعامل الارتباط وتحليل الانحدار)، واستخدمت برنامج SPSS بدقة، كما عرضت الجداول والبيانات بصورة واضحة ومنظمة، ورغم الالتزام الإجرائي العالي، إلا أنني أعترف بوجود قصور في الجانب التفسيري والتحليلي للنتائج، حيث كان بإمكانني التوسع أكثر في مناقشة ما وراء الأرقام، وربط النتائج بالإطار النظري بشكل أعمق، كما غابت عن بعض الفقرات الإشارة إلى الدراسات السابقة التي تتفق أو تختلف مع النتائج، وهو عنصر أساسي في النقاش العلمي المتكامل...

عاشرا : النتائج والتوصيات

قمت بعرض النتائج النهائية بشكل منظم، واختصرت أهم ما توصلت إليه بدقة، وربطت بعضها بشكل مباشر بالأهداف والفرضيات، كما قدمت توصيات تطبيقية تعكس فهمًا لواقع البيئة الإدارية المستهدفة، ولكن من زاوية المنهج العلمي، فإن التوصيات جاءت مباشرة دون تدرج أو مبررات تفسيرية، أي لم أشرح كيف تقود كل نتيجة إلى كل توصية، كما أن بعض التوصيات اتخذت طابعًا عامًا، ولم أخصصها بما يكفي بناءً على كل بعد من أبعاد الدراسة.

الشكل العام للرسالة

التزمت بالتنسيقات الرسمية المعتمدة للرسائل الجامعية، من حيث الهوامش، الترقيم، قائمة الجداول، قائمة المحتوى، وقائمة المصادر والمراجع وفق APA، مما يعكس التزامًا علميًا بالشكل. كذلك، جاءت اللغة فصيحة وسليمة من حيث الأسلوب والمصطلحات العلمية المستخدمة، لم أرفق ملاحق تفصيلية توضح بعض الإجراءات مثل استمارة التحكيم، أو صور من أدوات الدراسة، أو الجداول التحليلية الكاملة، وهي عناصر تكميلية مهمة في التوثيق الأكاديمي، كان من شأنها تعزيز الشفافية والموثوقية.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

